



كوٲمارى عىراق
داد كاي بالآى نىٲىٲىحادى

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٦٤/اتحادية/اعلام/٢٠١٨

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٨/٦/٣ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية القضاة السادة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين واكرم طه محمد واكرم احمد بابان ومحمد صائب النقشبندى وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين عباس ابو التمن المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المدعي : (ر . ج . ج . م) / رئيس ديوان اوقاف الديانات المسيحية والايديية والصابئة المندائية وكالة/اضافة لوظيفته - وكيله المدير العام (الحقوقي أ . و . ك)

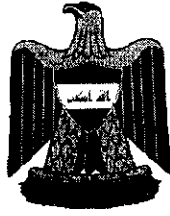
المدعي عليهم :

١. رئيس مجلس الوزراء/اضافة لوظيفته - وكيله المستشار القانوني المساعد (ح . ص).
٢. رئيس مجلس النواب/اضافة لوظيفته - وكيله الموظفان الحقوقيان المدير (س . ط . ي)
والمستشار القانوني المساعد (ه . م . س).
٣. وزير المالية اضافة لوظيفته - وكيلته الموظفة الحقوقية (س . أ . ك) .

الإدعاء :

ادعى وكيل المدعي بأن مجلس النواب اصدر قانون الموازنة الاتحادية رقم (٩) لسنة ٢٠١٨ وتضمن القانون مخالفات لبعض مواد الدستور وفيه اجحاف بحق الديوان وبناء عليه فقد طعن المدعي بجانبين وهما (النفقات) والدرجات (الوظيفية) وفيما يتعلق بالنفقات فإن المدعي يرى بأن تخصيصات الديوان الواردة في قانون الموازنة جاءت ضئيلة جداً قياساً لما قدم من تخصيصات لديوان للوقف السنوي وديوان الوقف الشيعي وفي ذلك عدم عدالة في توزيع المبالغ ، اما فيما يتعلق بالدرجات الوظيفية فإن المدعي يرى ان هناك تفاوت كبير فيما خصص للوقف (المدعي) وبين ما خصص للوقف السنوي والشيعي من الدرجات الوظيفية وفي هذا عدم عدالة ذلك ان العدد الضئيل الذي خصص لهم لا يتناسب مع مهام الديوان والاعمال التي يقوم بها ، يضاف الى ذلك ان قانون الموازنة تضمن إيقاف التعيينات وحذف الدرجات الوظيفية ضمن مفردات الملاك عند شغورها بسبب الفصل او الاحالة على التقاعد او الاستقالة او الوفاة وفي ضوء ما تقدم فإن الطعن الذي جاء به المدعي انصب على:

١. زيادة التخصيصات بالنسبة لمبالغ النفقات وبمما يحقق العدالة



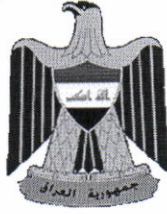
كو^٧مارى عيراق
داد كاي بالآي نيئتياحادي

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا
العدد: ٦٤/اتحادية/اعلام/٢٠١٨

بالتوزيع بين الوزارات والهيئات المستقلة لسنة ٢٠١٨ والسنوات اللاحقة.
٢. زيادة عدد القوى العاملة مع توفير التخصيصات المالية للدرجات الوظيفية المستحدثة للديوان
وبما يحقق العدالة بالتوزيع بين الوزارات والهيئات المستقلة لسنة ٢٠١٨ والسنوات اللاحقة .
وفي اليوم المعين للمرافعة حضر وكيل المدعي ووكيلا المدعي عليهما الاول والثاني
وحضر وكيل المدعي عليه الثالث كرر وكيل المدعي طلباته وطلب الحكم وفق ما جاء
بعريضة الدعوى وكرر وكلاء المدعي عليهم اقوالهم وطلباتهم السابقة وكما هو وارد بلوائحهم
وطلبوا رد الدعوى للاسباب التي بينها باللوائح المقدمة من قبلهم ويعد استكمال المحكمة لاجراءاتها
واطلاعها عن اللوائح المتبادلة وتكرار اطراف الدعوى لاقوالهم وطلباتهم السابقة
عليه وحيث لم يبق ما يقال وافهم ختام المرافعة وافهم قرار الحكم عننا .

قرار الحكم:

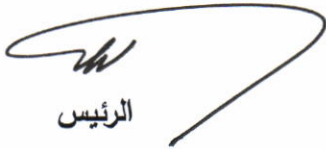
لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن المدعي اضافة لوظيفته يطعن ببعض
مواد قانون الموازنة العامة الاتحادية رقم (٩) لسنة ٢٠١٨ وحددها بالمادة (٢) بند (اولاً/٢)
الوارد ضمن الفصل الثاني والتي تتعلق بتخصيص مبلغ النفقات الى ديوان اوقاف الديانات المسيحية
والايزيدية والصابئة المندائية مع مكتب المفتش العام ، ويرى المدعي اضافة لوظيفته
ان هذا المبلغ والمقدر بستة مليارات وستمائة وواحد وثلاثون مليون وثمانمائة وستة وسبعون الف
دينار وهو مبلغ ضئيل جداً قياساً الى تخصيصات الوقفين السنوي والشيعي وفيه
عدم عدالة في توزيع المبالغ وان المدعي يطعن ايضاً بالمادة (١١/اولاً) من قانون الموازنة
والذي حدد عدد القوى العاملة للديوان بـ (٤٢٩) موظف فقط وهو عدد ضئيل جداً
لما حدد من موظفين لديواني الوقف السنوي والشيعي وبناء عليه فهو يحدد طلباته:
١. زيادة تخصيصات مبالغ النفقات للديوان وبما يحقق العدالة
بالتوزيع بين الوزارات والهيئات المستقلة لسنة ٢٠١٨ والسنوات اللاحقة.
٢. زيادة عدد القوى العاملة مع توفير التخصيصات المالية للدرجات الوظيفية المستحدثة للديوان
وبما يحقق العدالة بالتوزيع بين الوزارات والهيئات المستقلة لسنة ٢٠١٨ والسنوات اللاحقة.
ومن تدقيق الدعوى من المحكمة الاتحادية العليا نجد ان اختصاصاتها محددة بالمادة (٩٣) من
دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ والمادة (٤) من قانون المحكمة الاتحادية العليا





كو٧مارى عىراق
داد كاي بالآى ئىتتىحادي


جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا
العدد: ٦٤/اتحادية/اعلام/٢٠١٨


رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ وليس من بينها النظر بطلبات المدعي اضافة لوظيفته عليه فتكون المحكمة الاتحادية العليا غير مختصة بنظر الدعوى ، هذا بالنسبة للمدعى عليه الثاني رئيس مجلس النواب اضافة لوظيفته ، اما بالنسبة للمدعى عليهما الاول رئيس مجلس الوزراء والثالث وزير المالية اضافة لوظائفهم فتجد المحكمة الاتحادية العليا وبالرجوع الى المادة (٤) من قانون المرافعات المدنية المعدل رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩ انها نصت على ما يلي : (يشترط ان يكون المدعى عليه خصماً يترتب على اقراره حكم بتقدير صدور إقرار منه وان يكون محكوماً او ملزماً بشيء على تقدير ثبوت الدعوى) وحيث ان المدعى عليهما اعلاه غير مختصين بتشريع القوانين وان الطعن انصب على قانون الموازنة عليه فان الخصومة غير متوجهة بالنسبة لهما وتكون الدعوى واجبة للرد بالنسبة لهما ، عليه قررت المحكمة الاتحادية العليا رد دعوى المدعي من جهة الاختصاص بالنسبة للمدعى عليه الثاني رئيس مجلس النواب ، وردها من جهة الخصومة بالنسبة للمدعى عليهما الاول رئيس مجلس الوزراء والثالث وزير المالية اضافة لوظيفتهما وتحميل المدعي المصاريف واتعاب محاماة وكلاء المدعى عليهم مبلغاً وقدره مائة الف دينار يقسم بينهم وفق القانون وصدر الحكم بالاتفاق عدا مخالفة عضو واحد من أعضاء المحكمة حضورياً وبتأ استناداً للمادة (٩٤) من الدستور والمادة (٥) من قانون المحكمة الاتحادية العليا في ٢٠١٨/٦/٣ .



الرئيس
مدحت المحمود


العضو
فاروق محمد السامي



العضو
جعفر ناصر حسين



العضو
اكرم طه محمد


العضو
اكرم احمد بابان


العضو
محمد صائب النقشبندي


العضو
عبود صالح التميمي


العضو
ميخائيل شمشون قس كوركيس


العضو
حسين عباس ابو التمن